بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

كۆماری عیراق
دادگای باڵای ئیتیحادی

العدد: ١٣/اتحادية/٢٠٢٣

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتأريخ ٢٠٢٣/٣/١٤ برئاسة القاضي السيد جاسم محمد عبود وعضوية القضاة السادة سمير عباس محمد وغالب عامر شنين وحيدر جابر عبد وحيدر علي نوري وخلف احمد رجب وايوب عباس صالح وعبد الرحمن سليمان علي وديار محمد علي المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

المدعي: الدكتور رائد جاهد فهمي/ سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي/ إضافة لوظيفته وكيلاه المحاميان زهير ضياء الدين يعقوب وسلام زهير ضياء الدين.

المدعى عليهما:

١. رئيس مجلس النواب/ إضافة لوظيفته ـ وكيلاه المستشار القانوني هيثم ماجد سالم والموظف الحقوقي سامان محسن إبراهيم.

٢. رئيس مجلس الوزراء/ إضافة لوظيفته ـ وكيله المستشار القانوني حيدر علي جابر.

الادعاء:

ادعى المدعي بواسطة وكيليه بأن الحسابات الختامية للدولة تعكس عمليات تطبيق الموازنة العامة على وفق اللوائح القانونية والأنظمة والتعليمات المالية الصادرة ليظهر المركز المالي للدولة بما لها من حقوق واجبة التحصيل وما عليها من التزامات واجبة السداد، ويوضح الحساب الختامي الزيادة والنقصان في أصول الدولة من خلال إعدادها استناداً لأحكام المادة (٣٤) من قانون الإدارة المالية الاتحادية النافذ رقم (٦) لسنة ٢٠١٩ ولم تستطع الدولة إقرار الحسابات الختامية منذ عام ٢٠١٣ وبالتالي عدم عرضها أمام السلطة التشريعية التي تعتبر السلطة الرقابية الأولى في الدولة، كما لم يشرع قانون الموازنة العامة للسنوات (٢٠١٤-٢٠٢٠) مما شكل نقصاً تشريعياً وخللاً كبيراً في السيطرة على الإنفاق الحكومي. وإن المدعى عليهما انتهكا الدستور عبر تجاهلهما لنصوصه الواردة في كل من المادة (٢٧/ أولاً ـ للأموال العامة حرمة وحمايتها واجب على كل مواطن)

الرئيس
جاسم محمد عبود

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد
هاتف – ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩
البريد الالكتروني
ص . ب -٥٥٥٦٦

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad
Tel -009647706770419
E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com
PO.BOX: 55566

والمادة (٦٢/أولاً - يقدم مجلس الوزراء مشروع الموازنة العامة والحساب الختامي الى مجلس النواب لإقراره) واستناداً للنصوص المذكورة آنفاً والنصوص القانونية الواردة ضمن قانون الإدارة المالية المذكور آنفاً في المادتين (٢٨و٣٤) منه التي حددت تاريخ غلق الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية على أن لا تتجاوز ١/٣١ من السنة اللاحقة وموعد تقديم وحدات الإنفاق والإدارات الممولة ذاتياً حساباتها الختامية الى ديوان الرقابة المالية الاتحادي وإصدار ديوان الرقابة المالية تقريره في موعده أقصاه نهاية شهر حزيران في السنة اللاحقة، ولتوافر شرط المادة (٢٠) من النظام الداخلي للمحكمة بأن له مصلحة من إقامة الدعوى حيث إن حماية الأموال العامة واجب على كل مواطن بموجب المادة (٢٧/ أولاً) من الدستور إضافة الى أنه الأمين العام لحزب يمثل آلاف المواطنين والتي ترتبط حقوقهم ومصالحهم بقانون الموازنة الاتحادية وطريقة تشريعه، وإن موضوع الدعوى يتعلق بعدم قيام الجهات المعنية بإعداد الحسابات الختامية للدولة والتي ترتكز عليها مهمة إعداد قانون الموازنة الاتحادية. لذا طلب المدعي من هذه المحكمة الحكم بإلزام مجلس الوزراء بإنجاز الحسابات الختامية ضمن التوقيتات المحددة في قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩ بما في ذلك للسنوات السابقة والتي لم تنجز لحد الآن، وإنجاز الحسابات الختامية لكل سنة تسبق تقديم وإقرار قانون الموازنة الاتحادية للسنة اللاحقة ليكون معداً استناداً الى معطيات حقيقية وليست وهمية عملاً بأحكام المادة (٦٢/ أولاً) من الدستور مع وجوب تقديم هذه الموازنات ضمن التوقيتات المحددة بموجب الدستور وقانون الإدارة المالية الاتحادي، وإلزام مجلس النواب بعدم تشريع قانون الموازنة الاتحادية ما لم يتم تقديم الحسابات الختامية للدولة للسنة السابقة. سجلت الدعوى لدى هذه المحكمة بالعدد (١٣/اتحادية/٢٠٢٣) وتم استيفاء الرسم القانوني عنها استناداً لأحكام المادة (٢١/ أولاً) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٢٢ وتبلغ المدعى عليهما بعريضتها ومستنداتها وفقاً للفقرة (ثانياً) من المادة ذاتها، فأجاب وكيل المدعى عليه الأول باللائحة الجوابية المؤرخة

الرئيس
جاسم محمد عبود

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد
هاتف – ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩
البريد الالكتروني
ص . ب –٥٥٥٦٦

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad
Tel -009647706770419
E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com
PO.BOX: 55566

٢٠٢٣/٢/١٢ خلاصتها عدم توفر مصلحة للمدعي من إقامة هذه الدعوى وفقاً لأحكام المادة (٦) من قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة (١٩٦٩) المعدل والمادة (٢٠/ أولاً وثانياً) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٢٢، وإن طلبه إلزام مجلس النواب بعدم تشريع قانون لا سند لهُ من القانون والدستور وهو سابق لأوانه ذلك أن اختصاصات مجلس النواب بموجب المادة (٦١) من الدستور هو تشريع القوانين الاتحادية وإن القوانين النافذة التي تشرع من قبله إنما تخضع بالرقابة عليها وفقاً لأحكام المادة (٩٣/ أولاً) من الدستور بالطعن بدستوريتها أمام المحكمة الاتحادية العليا عليه يكون طلب المدعي خارج اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا لذا طلبا رد الدعوى وتحميل المدعي المصاريف والرسوم وأتعاب المحاماة. وبعد استكمال الإجراءات التي يتطلبها النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٢٢ تم تعيين موعد للمرافعة استناداً للمادة (٢١/ ثالثاً) منه، وتبلغ به الأطراف، وفي اليوم المعين تشكلت المحكمة فحضر المدعي ووكيله المحامي زهير ضياء الدين يعقوب وحضر عن المدعى عليه الأول وكيله الموظف الحقوقي سامان محسن إبراهيم وحضر عن المدعى عليه الثاني وكيله المستشار القانوني حيدر علي جابر، كرر وكيل المدعي ما جاء في عريضة الدعوى وطلب الحكم بموجبها، أجاب وكيل المدعى عليه الأول وطلب رد الدعوى للأسباب الواردة في اللائحة الجوابية المربوطة ضمن أوراق الدعوى، وأجاب وكيل المدعى عليه الثاني مكرراً ما جاء في لائحته المؤرخة ٢٠٢٣/٢/٢٧ والتي خلاصتها ((إنعدام مصلحة المدعي من إقامة الدعوى، وكما أنه لا يتمتع بالأهلية القانونية الواجب توافرها لأطراف الدعوى بصفته سكرتير الحزب الشيوعي عليه يقتصر نطاق تمثيله للحزب والشؤون الخاصة به دون أن يتعدى ذلك الى إقامة الدعوى نيابة عن الشعب استناداً للمادة (١٩/ أولاً) من قانون الأحزاب، بالإضافة الى عدم اختصاص المحكمة بالنظر في ما طلبه، وإن مجلس الوزراء سبق له أن قدم الحسابات الختامية لجمهورية العراق للسنوات الماضية لغاية عام ٢٠١٤ حسب ما مبين بالكتاب

الرئيس
جاسم محمد عبود

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد
هاتف – ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩
البريد الالكتروني
ص . ب –٥٥٥٦٦

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad
Tel -009647706770419
E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com
PO.BOX: 55566

المرقم (ق/٢/٢/٢١/١٣٩٧٢) في ٢٠٢١/٦/٣ الموجه الى الأمانة العامة لمجلس النواب وبموجب قرارات مجلس الوزراء رقم (١٩٠) لسنة ٢٠١٩ الذي أقر الحسابات الختامية للسنتين (٢٠١٢-٢٠١٣) وقرار مجلس الوزراء رقم (٣٦) لسنة ٢٠٢٠ الذي أقر الحساب الختامي للسنة المالية ٢٠١٤ وإرسالها الى مجلس النواب لأخذ الإجراءات المناسبة وسوف يجري تزويد مجلس النواب بالحسابات الختامية للأعوام من ٢٠١٥ ــ ٢٠١٩، فهي قيد الإنجاز وسيجري إرسالها الى مجلس النواب حال اكتمالها لا سيما أن البرنامج الحكومي جاء في استكمال الحسابات الختامية للأعوام السابقة)) وللأسباب المذكورة طلب رد الدعوى، وكرر وكيل كل طرف أقواله وطلباته السابقة وحيث لم يبق ما يقال أفهم ختام المرافعة وأصدرت المحكمة قرارها الآتي:

قرار الحكم:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن المدعي ادعى بأن السلطات لم تقر الحسابات الختامية للدولة منذ عام (٢٠١٣) ولم تعرض الى السلطة التشريعية باعتبارها السلطة الرقابية الأولى في الدولة كما لم يشرع قانون للموازنة العامة للسنوات ٢٠١٤/٢٠٢٠ مما يشكل نقصاً تشريعياً وخللاً في السيطرة على الإنفاق الحكومي لذا طلب دعوة المدعى عليهما للمرافعة ومن ثم الحكم بالزام مجلس الوزراء بإنجاز الحسابات الختامية ضمن التوقيتات المحددة في قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩ بما في ذلك للسنوات السابقة والتي لم تنجز لحد الآن وإنجاز الحسابات الختامية لكل سنة تسبق تقديم وإقرار قانون الموازنة الاتحادية للسنة اللاحقة ليكون معداً استناداً الى معطيات حقيقية وليست وهمية عملاً بأحكام المادة (٦٢/ أولاً) من دستور جمهورية العراق لسنة (٢٠٠٥) مع وجوب تقديم هذه الموازنات ضمن التوقيتات المحددة

الرئيس
جاسم محمد عبود

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد
هاتف – ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩
البريد الالكتروني
ص . ب -٥٥٥٦٦

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad
Tel -009647706770419
E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com
PO.BOX: 55566

بموجب الدستور وقانون الإدارة المالية الاتحادية وإلزام مجلس النواب بعدم تشريع قانون الموازنة الاتحادية ما لم يتم تقديم الحسابات الختامية للدولة للسنة السابقة. واطلعت المحكمة على مستندات الدعوى واللوائح المقدمة من وكلاء أطرافها. وتجد المحكمة أن الحزب الشيوعي العراقي من الأحزاب السياسية العراقية وقد منحته المادة (١٨) من قانون الأحزاب السياسية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥ الشخصية المعنوية لممارسة نشاطه وقد أجازت المادة (١٩/ أولاً) من القانون المذكور لرئيس الحزب ومن بصفته وحسب النظام الداخلي أن يمثل الحزب في كل ما يتعلق بشؤونه أمام القضاء والجهات الأخرى، وإن من حق الحزب السياسي المشاركة في الانتخابات والحياة السياسية وفقاً للقانون كما من حقه الاجتماع والتظاهر بالطرق السلمية على وفق ما نصت عليه المادة (٢١) من القانون المذكور، وإذ إن المدعي أقام دعواه بصفته سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي إضافة لوظيفته وفقاً للمادة (١٧) من النظام الداخلي للحزب المذكور، وإن الصفة المذكورة تخوله حق تمثيل الحزب في كل ما يتعلق بشؤون الحزب ذاته أمام القضاء والجهات الأخرى إذ إن الشخصية المعنوية التي منحها القانون رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥ للحزب تخول رئيس الحزب ومن بصفته تمثيل الحزب أمام القضاء وفقاً للأهداف المرسومة للحزب في ضوء قانون الأحزاب السياسية المتقدم ذكره ولا يتعدى الى غير ذلك وإذ إن موضوع الدعوى يتعلق بالشؤون المالية والحسابات الختامية للدولة لذا تكون خصومة المدعي إضافة لوظيفته غير متوجهة في الدعوى واذا كانت الخصومة غير متوجهة في الدعوى تحكم المحكمة من تلقاء نفسها بردها من دون الدخول في أساسها عملاًبالمادة (٨٠/ ١) من قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ المعدل لذا ولما تقدم قررت المحكمة الاتحادية العليا الحكم برد دعوى المدعي رائد جاهد فهمي سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي/ إضافة لوظيفته من جهة الخصومة وتحميله المصروفات القضائية كافة بما فيها أتعاب محاماة وكلاء المدعى عليهما إضافة لوظيفتيهما مبلغاً مقداره مائة ألف دينار توزع لهم وفقاً للقانون

الرئيس
جاسم محمد عبود

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد
هاتف – ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩
البريد الالكتروني
ص . ب –٥٥٥٦٦

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad
Tel -009647706770419
E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com
PO.BOX: 55566

وصدر القرار باتاً وبالاتفاق استناداً لأحكام المواد (٩٤) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ و(٥/ ثانياً) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل بالقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢١ وأفهم علناً في ٢١/ شعبان/١٤٤٤هجرية الموافق ١٤/٣/٢٠٢٣ ميلادية.

القاضي
جاسم محمد عبود
رئيس المحكمة الاتحادية العليا

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد
هاتف – ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩
البريد الالكتروني
ص . ب –٥٥٥٦٦

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad
Tel -009647706770419
E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com
PO.BOX: 55566